

مناقشات وتحليلات الإدارة النتائج المالية لبنك الاستثمار للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

القوائم المالية - ملخص				بيان الدخل			
الميزانية العمومية							
الفرق	2019	2020	(مليون درهم إماراتي)	الفرق	2019	2020	(مليون درهم إماراتي)
%13-	8,313	7,244	القروض والسلف	%43-	200	115	صافي الدخل من الفوائد
%28-	9,906	7,147	ودائع العملاء	%31-	105	72	صافي الرسوم والعمولات
%29-	1,286	910	أموال المساهمين	%39-	305	187	الدخل التشغيلي
%25-	11,705	8,734	إجمالي الأصول	%28-	(250)	(180)	النفقات التشغيلية
				%87-	55	7	صافي الربح التشغيلي
				%43-	(634)	(363)	صافي انخفاض القيمة
				%39-	(579)	(356)	صافي الخسارة
					(0.182)	(0.112)	الربح الأساسي للسهم (فلس)



النسب الأساسية			
2019	2020	2019	2020
%15.5	%1.3*	%12.3	%10.2
%83.9	%101.4*	%11.2	%9.1
		%90.7	%105.9*

كان 2020 عاماً مليئاً بالتحديات بالنسبة لبنك الاستثمار ("البنك")، حيث عرقلت التأثيرات الاقتصادية السلبية لجائحة كوفيد-19 مسار تعافيه من مشكلاته السابقة وأدت إلى استمراره في جهوده الرامية لتقليل حجم المخاطر ضمن ميزانيته العمومية.

وترجع الدخل التشغيلي للبنك بنسبة 39% ليصل إلى 187 مليون درهم إماراتي بالمقارنة مع العام 2019، ويُعزى هذا التراجع بشكل رئيسي إلى انخفاض صافي الدخل من الفوائد، والذي هبط بنسبة 43% إلى 115 مليون درهم إماراتي نتيجة للقروض المتعثرة.

وحقق البنك خلال العام الماضي تقدماً لافتاً على صعيد تطبيق استراتيجية التحول، التي تستهدف تبسيط عملياته وزيادة كفاءتها وخفض التكاليف، حيث أتاح هذا النهج للبنك إمكانية تخفيض النفقات التشغيلية بنسبة 28% لتبلغ 180 مليون درهم إماراتي خلال العام 2020. وسيستمر هذا التوجه خلال العام 2021، مع اعتماد المزيد من تدابير ترشيد التكاليف وتحويل المزيد من عمليات البنك لتصبح مركزية.

وفي ضوء العوامل آنفة الذكر ویرغم التراجع بنسبة 39% في الدخل التشغيلي، استطاع البنك تحقيق صافي ربح تشغيلي بقيمة 7 مليون درهم إماراتي قبل احتساب مخصص انخفاض القيمة. وتراجعت خسائر انخفاض القيمة بنسبة 43% بالمقارنة مع 634 مليون درهم إماراتي في العام 2019.

وتراجع إجمالي قيمة أصول البنك حتى 31 ديسمبر 2020 إلى 8.7 مليون درهم إماراتي، ما يمثل انخفاضاً بنسبة 25% بالمقارنة مع العام 2019، نتيجة عمليات سداد القروض والسلف. كما وصلت نسبة كفاية رأس المال لدى البنك إلى 10.2% (مقارنة مع 12.3% بتاريخ 31 ديسمبر 2019)، بينما تراجعت قيمة ودائع العملاء إلى 7.1 مليار درهم إماراتي كما في 31 ديسمبر 2020، بانخفاض نسبته 28% مقارنة بالعام 2019.

وتواصل حكومة الشارقة، التي تعتبر المساهم الأكبر في البنك، بذل جهودها الرامية إلى تعزيز سيولة البنك وتحسين قاعدة رأس المال بتوجيهات مستمرة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وبدأت الودائع بالزيادة منذ نهاية العام 2020 لتصل إلى 8 مليار درهم إماراتي خلال ابريل 2021، ونتيجة لذلك، تحسنت نسب السيولة بشكل كبير خلال شهر ابريل على النحو الموضح أدناه:

*** نسب السيولة 2021**

نسبة الموارد المستقرة للسلف	86.0%
نسبة الأصول السائلة	11.0%
نسبة القروض إلى الودائع	84.5%

وسييسهم هذا التحسن المُبشّر في أداء البنك، إلى جانب المبادرات التي يعمل البنك عليها بمفرده وبالتعاون مع شركائه، في تعزيز إدارة البنك لمستويات السيولة خلال المراحل المقبلة.

-انتهى-


